

تحسين الخدمات العامة في البرازيل بسبب تحسين إدارة الدين

التحدي

في النصف الثاني من التسعينيات ارتفعت ديون البرازيل لنحو 600 مليار دولار أو 48 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي من 450 مليار دولار (40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في مستهل التسعينيات. وجاء جزء كبير من هذه الزيادة نتيجة تركيبة ديون مرهقة ترجمت تخفيضات في أسعار الصرف وصدّات أسعار الفائدة إلى مديونية أكبر تصل إلى 6.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في التسعينيات.

وتمثل التحدي في تحسين نوعية إدارة الدين الحكومي كوسيلة للحد من أوجه الضعف في الاقتصاد الكلي، لاسيما تلك التي تنجم عن إدارة أصول الحكومة والتزاماتها. كما كان من الضروري تعزيز إدارة الديون لاستكمال إصلاحات المالية العامة التي تبنتها حكومة البرازيل في بداية الألفية الجديدة. وللحد من المخاطر الناجمة عن مزيج الديون المرتفعة التي يصعب التعامل معها، سعت الحكومة إلى إدخال تحسينات فنية وتكنولوجية ومؤسسية في النهج الذي تتبعه لإدارة الديون. وتعلق جزء كبير من المشكلة بالمؤسسات. وفي نهاية التسعينيات، لجأت البرازيل إلى تطبيق إطار عمل خاص لإدارة الديون، يضطلع البنك المركزي وسكرتارية الخزانة الوطنية في إطاره بمسؤوليات مختلفة وفي بعض الأحيان متداخلة. وكان هناك نقص في التكامل وسعى الجانبان في بعض الأحيان لتحقيق أهداف متعارضة. كما ساهم الافتقار لنظم معلومات يمكن الاعتماد عليها، وضعف القدرات الفنية والمؤسسية وقدرات الحكمة في تقاوم مشكلات سياسات إدارة الديون الصعبة بالفعل.

وفي ضوء غياب نماذج لإدارة الديون في أمريكا اللاتينية، والكثير من البلدان الأخرى، بدأت حكومة البرازيل بمساندة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير في وضع إطار عمل يفي بالمعايير العالمية لإدارة الديون. وقد عمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومسؤولو الخزانة البرازيلية مع اتحاد من مستشارين من القطاع الخاص لإحراز هذا الهدف. وتُرجم النجاح الذي حقّته هذه المبادرة إلى مليارات الدولارات من الوفورات التي تستخدمها الحكومة في تحسين حياة البرازيليين كافة.

النتائج

تحسنت الصورة الاقتصادية للبرازيل بصورة كبيرة منذ ذلك الحين، ولعبت التحسينات في إدارة الديون دورا مهما. وأدى تراجع تكاليف التمويل في البرازيل، إلى ثلاثة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، إلى وفورات تستخدم في تحسين الخدمات العامة. وبطبيعة الحال، يصعب قياس الدرجة التي ساهم بها تحسين إدارة الديون - ودور البنك الدولي للإنشاء والتعمير في إصلاحها في السنوات الأخيرة - في زيادة قوة أداء الاقتصاد البرازيلي، لكن كان هناك تراجع واضح وكبير في تكاليف التمويل في البلد:



- انخفضت أسعار الفائدة المحلية على السندات الحكومية إلى 12 في المائة في المتوسط خلال السنوات الثلاث الماضية من 24 في المائة في بداية الألفية.
- تراجعت أسعار الفائدة الخارجية على السندات الحكومية إلى خمسة في المائة من تسعة في المائة خلال نفس الفترة.
- تحسنت تركيبة الدين بشكل ملحوظ. ففي عام 2002، كان 35 بالمائة من ديون البرازيل يرتبط بأسعار الصرف الأجنبي، في حين كانت الحكومة دائنا صافيا في هذه الفئة من الديون بحلول 2008. وانخفضت أسعار الفائدة المتغيرة على الديون إلى 31 في المائة في 2008 من 42 في المائة في نهاية 2002، بينما ارتفعت نسبة الإقراض بأسعار فائدة ثابتة إلى 27 في المائة في 2008 من اثنين في المائة فقط في 2002. وزاد متوسط أجل الديون إلى 27 شهرا من 11 شهرا بين 2002 و2008.
- بشكل عام، انخفضت مدفوعات الفوائد لأقل من ستة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2009/2008 من تسعة في المائة في 2002.

ونتيجة لذلك، أتاح تراجع تكاليف التمويل للحكومة البرازيلية إعادة تخصيص موارد تقدر بثلاثة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي كانت تستخدم فيما سبق في التزامات خدمة الدين لتوسيع نطاق تقديم الخدمات العامة وزيادة جودتها. وبصورة خاصة، ساهم بدء التحويلات النقدية المشروطة الحديثة، والتحسينات في الخدمات التعليمية والصحية في انخفاض كبير في معدل الفقر إلى 24 في المائة في 2008 من 34 في المائة في 2002.

كما ساعد التحسن في إدارة الدين العام في حماية البرازيل من وطأة الأزمة المالية العالمية. ويعني التغيير في تركيبة الدين لاسيما، تحول البرازيل إلى دائن صاف للديون المقومة بالدولار، أن التراجع الأخير في قيمة العملة البرازيلية ساعد حقيقة في خفض الدين الحكومي إلى 38 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ديسمبر/كانون الأول 2008 من 42 في المائة في أغسطس/آب من نفس العام. ويتمثل تحقيق أثر إيجابي على المديونية في عائد إستراتيجية إدارة الديون التي تم تبنيها منذ عام 2003، والتي تهدف إلى تقليل التعرض لصدمات أسعار الصرف وزيادة الاحتياطيات الدولية.

وفي ضوء قوة العوامل الأساسية للاقتصاد الكلي خلال عقد من الزمن حتى 2008، منحت مؤسسات التصنيف الائتماني ستاندرد أند بورز وفيتش ثم خدمة المستثمرين في مؤسسة موديز - في 2009 - للبرازيل تصنيف الدرجة الاستثمارية. واستشهدت المؤسسات الثلاثة بسياسات إدارة الدين الحكيمة التي انتهجتها البرازيل كأحد الأسباب الرئيسية وراء زيادة التصنيف من تصنيف درجة المضاربات إلى تصنيف الدرجة الاستثمارية. وبالتأكيد تمثل أهم تأثير لهذا الانجاز في خفض تكاليف الاقتراض بالنسبة للبلاد.

واليوم، تعتبر حوكمة إدارة الدين في البرازيل من أفضل الممارسات، إذ تتولى جهة واحدة المسؤولية عن تصميم وتنفيذ إستراتيجيات التمويل بدلا من توزيعها بين سكرتارية الخزانة الوطنية والبنك المركزي. ولسكرتارية الخزانة الوطنية مكاتب على مستوى عالمي للعمليات الإدارية وإدارة المخاطر، وخدمة الجمهور، تدير نظاما متكاملًا لإدارة الدين من خلال معلومات دقيقة وآنية. وبالتالي، فمقدور سكرتارية الخزانة الوطنية إعداد إستراتيجيات ديون متوسطة الأجل وخطط



اقتراض سنوية بأهداف محددة تتعلق بتركيبة الدين. كما إنها تخضع للمساءلة بصورة واضحة عن تنفيذ هذه الخطط. وحظيت هذه الإنجازات بتقدير معهد التمويل الدولي، الذي منح البرازيل - سكرتارية الخزانة الوطنية والبنك المركزي - المركز الأول بين مجموعة من 30 سوقا ناشئة عن خدماتها في مجال العلاقات مع المستثمرين (كانت البرازيل البلد الوحيد الذي يحقق درجة الكمال)، وكذلك جودة إحصاءات الديون التي تعدها وتنتشرها.

ويمكن تفسير جانب من نجاح البرازيل بالتقدم في إدارة الديون الاتحادية التي تحظى بمساندة مباشرة من برنامج البنك الدولي للإنشاء والتعمير لقرض المساعدة الفنية للإدارة النقدية والمالية. وبشكل خاص، ساعد البنك الدولي للإنشاء والتعمير والخبراء الدوليين في تصميم التنظيم الداخلي وهيكل اتخاذ القرارات بمكتب إدارة الدين، وعمل البنك مع السلطات المختصة على تحقيق الانتقال الناجح لمسؤوليات إدارة الدين والترتيبات المؤسسية بين البنك المركزي وسكرتارية الخزانة الوطنية. وإلى جانب قوة التكيف المالي، ومرونة أسعار الصرف، والنظام الذي يستهدف خفض معدل التضخم، جاء تحسن تركيبة الدين نتيجة لتعزيز القدرات المؤسسية والفنية للسكرتارية.

وكما ذكر آنفاً، يصعب قياس دور عملية برنامج البنك الدولي للإنشاء والتعمير لقرض المساعدة الفنية للإدارة النقدية والمالية في إحراز هذا النجاح، إذ سيكون من المستحيل حقا تحليل وتقدير التأثير الخالص لتنظيم أكبر فاعلية وإطار عمل أكثر مهنية لإدارة الدين على تحسين القرارات المستتيرة على المستويين الإستراتيجي والعملي. ومع ذلك، لوضع هذا في السياق المناسب، بلغ مستوى ديون البرازيل في أكتوبر/تشرين الأول 2009 نحو 1.5 تريليون ريال برازيلي. وإذ ما نتج تحسن قدره 0.1 في المائة فقط في قيمة الدين عن الإصلاحات العميقة والواسعة في إدارة الدين التي سبق ذكرها، سيبلغ حجم الوفورات السنوية 140 مليار ريال برازيلي خلال سنة واحدة. وإذا ما بلغ التحسن 0.01 في المائة فقط، فستسجل الوفورات الناتجة عنه 14 مليار ريال برازيلي سنويا. و الشيء الأهم أن انخفاض حجم التعرض للصدمات الذي نشأ عن إستراتيجية فعالة في إدارة الدين ساعد البرازيل في استيعاب تأثير الأزمة ومهد الطريق لتحقيق انتعاش سريع. ويرر حجم المخاطر المالية والوفورات الضخمة المحتملة استهداف البنك لإدارة الدين، وتقديم مساعدة فنية قبل القرض، وإعداد طويل للقرض، وتقديم مساندة لعملية التنفيذ. كما يعد طلب البرازيل التالي للمرحلة النهائية من التمويل في إطار برنامج البنك الدولي للإنشاء والتعمير برهانا إضافيا على أن الحكومة تقر بأهمية هذا العمل. واستغرق وضع هذه الإستراتيجية وتنفيذ الإصلاحات التي تمت بمساندة من برنامج البنك الدولي للإنشاء والتعمير لقرض المساعدة الفنية للإدارة النقدية والمالية، والتي تضمنت مراقبة فنية ومالية، فترة سبع سنوات (مع فترتي تمديد). وفي مايو/أيار 2009، وافق البنك على تمويل مرحلة إعداد نهائية، تغطي عاما إضافيا من العمل.

وفي النهاية، أتاحت أنشطة التدريب والنشر التي تمت في إطار برنامج الإصلاحات تعاوننا دائما مع الجامعات وحولت وحدة الديون في سكرتارية الخزانة الوطنية إلى مركز للتميز في أساليب إدارة الدين، وإدارة المخاطر، وأدوات كمية أخرى. وتعكس جودة تقارير إستراتيجية الدين وخطط الاقتراض السنوية وغيرها من الوثائق التي أعدها فريق إدارة الدين مهنية سياسات الموارد البشرية التي تساند هذه الوحدة بشكل مباشر.



النهج

فاتحت وزارة المالية البنك في 1999 لطلب المساعدة في الاضطلاع بوظيفة إدارة الدين وتحديثها. وعمل البنك عن كثب مع فريق سكرتارية الخزانة الوطنية لمدة عامين للإعداد لإطار عمل إدارة الدين بما يتناسب مع أفضل الممارسات الدولية. وشكل البنك الدولي للإنشاء والتعمير لهذا النشاط فريقا على مستوى عال من أعضاء فرقه للخزانة، وأسواق رأس المال والإدارة الاقتصادية، للتعاون مع الحكومة البرازيلية في صياغة إستراتيجية تستهدف تحسين قدرات سكرتارية الخزانة الوطنية في إدارة الدين. ودعت هذه الإستراتيجية إلى إصلاح ثلاث ركائز أساسية. أولا، وضع نظام متكامل لإدارة الدين يربط أنظمة الميزانية والمالية والأصول والخصوم في شكل إلكتروني يضمن توفر معلومات آنية. وسيمنح هذا لمسؤولي السكرتارية نمودجا أوليا لأداة متكاملة لإدارة الدين. وتمثلت الركيزة الثانية في تحسين الترتيبات المؤسسية بغية تعزيز الحوكمة والهيكل التنظيمي لقرارات إدارة الدين، ويشمل ذلك إصلاح وظائف مكاتب العمليات الإدارية وإدارة المخاطر وخدمة الجمهور. أما الركيزة الثالثة فكانت تحديث القدرات التحليلية لسكرتارية الخزانة الوطنية بغية تطوير معايير المحفظة، وإدارة المخاطر، وتحديد الإستراتيجيات المثلى لإنجاز ذلك. وعلاوة على ذلك، لعب البنك الدولي للإنشاء والتعمير دور الوسيط بين سكرتارية الخزانة الوطنية والبنك المركزي الأمر الذي أتاح نقل مسؤوليات إدارة الدين إلى السكرتارية بطريقة تدريجية ومنسقة.

ونمثل التحدي أيضا في القيام بكل ذلك بطريقة منهجية وفي توقيت مناسب باستخدام قرض البنك الدولي للإنشاء والتعمير، "قرض المساعدة الفنية للإدارة النقدية والمالية"، كأداة لحشد أفضل الأنظمة، والممارسات التنظيمية والإجرائية العالمية.

وعمل اختصاصيو البنك عن كثب مع البرازيل لتطوير برنامج منهجي و صارم. وبالتوازي، أعد البنك في الفترة من 1999 إلى 2002 قرض برنامج قابل للتعديل لإصلاح هيكل المالية العامة لتحسين أدائها من خلال تقديم حوافز للمسؤولية المالية وتحسين إدارة الدين. ونتيجة لذلك، تمت الموافقة في 2001 على قرض من البنك للمساعدة الفنية لمساندة الحكومة في تحقيق الأهداف العامة التي ينص عليها قرض برنامج قابل للتعديل لإصلاح هيكل المالية العامة. وتمت الموافقة على عملية برنامج البنك الدولي للإنشاء والتعمير لقرض المساعدة الفنية للإدارة النقدية والمالية في 2001 بقيمة 8.9 مليون دولار لمساندة أربعة مكونات رئيسية: تعزيز إطار عمل الميزانية القائم على تحقيق النتائج، وإدارة الدين، وقانون مسؤولية المالية العامة، والإدارة المالية.

وفيما يتعلق بمكون إدارة الدين، قدم البنك مساعدة فنية لتطوير نطاق اختصاص مجموعة من المستشارين المكلفين بمراجعة التنظيم والعمليات. كما اتخذ قرار لوضع نظام "داخلي" لإدارة الدين، بدلا من تكييف نظام جاهز وموجود، حتى يراعي المتطلبات المعقدة والفريدة من نوعها لإدارة ديون البرازيل. وفي كل خطوة قدم البنك المساندة للخزانة، وأجرى الفحص النافي للجهالة لضمان تحديد العمل المطلوب وتنفيذه بطريقة تتناسب مع احتياجات البرازيل، ومن الجدير بالاعتبار أيضا أن سكرتارية الخزانة الوطنية طلبت مساندة البنك لإدخال تحسينات على المشروع واستكماله، الأمر الذي أصبح معه المشروع أكبر كثيرا وأكثر كلفة عما كان متوقعا في البداية.



ملخص التسلسل الزمني

1. **1944 الخطة الحقيقية.** انخفض التضخم من 2500 في المائة في 1993 إلى أربعة في المائة في 1998.
2. **1998-1995 الإصلاحات الهيكلية.** فتح الأسواق وتحرير الأسعار وعمليات خصخصة.
3. **1997-2002 ضعف الاقتصاد الكلي أمام الصدمات الخارجية.** رفعت أزمات آسيا وروسيا وهجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001، وأزمة الثقة في 2002 حجم الديون من 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في 1998 إلى 57 في المائة في 2002.
4. **إستراتيجية المساعدة القطرية 2000-2003.** مساندة مالية للبرازيل لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي في فترة تشهد ضعفا كبيرا في الاقتصاد الكلي.
5. **قروض البنك الدولي لأغراض السياسات بين 2000 و2003.** القرض الأول لبرنامج قابل للتعديل لإصلاح الهيكل المالي (2000)، القرض الثاني لبرنامج قابل للتعديل لإصلاح الهيكل المالي (2001)، القرض الثالث لبرنامج قابل للتعديل لإصلاح الهيكل المالي (2002). تمثلت أهداف قرض برنامج قابل للتعديل لإصلاح هيكل المالية العامة في إعادة استدامة المالية العامة من خلال تنفيذ تكييف مالي قوي وتعزيزات مؤسسية في إدارة المالية العامة. وقد استخدم قرض المساعدة الفنية كأداة لأنشطة بناء القدرات التي ترتبط بهذه الأهداف.
6. **تعزيز الاقتصاد الكلي 2003-2008.** حصلت البرازيل على تصنيف درجة استثمارية في أبريل/نيسان 2008، وحقت نموا بلغ 4.7 في المائة في المتوسط (من 2.5 في الفترة السابقة، 1997-2002).
7. **إستراتيجية المساعدة القطرية 2004-2007.** أسس سليمة للاقتصاد الكلي كركيزة لمزيد من المساواة والتنافسية والاستدامة في البرازيل.
8. **الأزمة الاقتصادية العالمية 2008-2009.**
9. **تمويل إضافي في 2009.** قدم البنك قرضا لأغراض التعزيز المالي والإداري ليقدم تمويلا إضافيا للمرحلة النهائية من أنشطة إدارة الدين.

مساهمة البنك الدولي للإنشاء والتعمير

كان البنك محفزا رئيسيا ساهم في تعزيز النهج الذي تنتهجه حكومة البرازيل حاليا في إدارة الدين. وكان بمقدور سكرتارية الخزانة الوطنية أن تختار العمل مع شركة تكنولوجيا المعلومات شبه الحكومية المملوكة لها، لكنها بدلا من ذلك فضلت التعاون مع البنك الدولي. وكانت المساعدة الفنية التي قدمت للبرازيل قبل قرض المساعدة الفنية للإدارة النقدية والمالية وأثناء تصميمه وتنفيذه، ومن بينها تحديد صلاحيات الاستشارات مع تطور إطار عمل إدارة الدين، في غاية الأهمية لتحقيق على نتائج ناجحة. فيما يلي المساهمة المالية التي قدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير لأنشطة إدارة الدين من خلال قرض المساعدة الفنية للإدارة النقدية والمالية وقرض النمو المستدام والعادل (لأغراض التعزيز المالي والإداري).

مخصصات قرض البنك الدولي للمساعدة الفنية لإدارة الدين في البرازيل (بالدولار الأمريكي)



5,851,313 462,120 1,880,000	إدارة الدين - -قرض المساعدة الفنية للإدارة النقدية والمالية البنك الدولي المبالغ النظيرة التي قدمتها الحكومة إدارة الدين - -قرض النمو المستدام والعادل
8,193,433	الإجمالي

علاوة على ذلك، بلغت موازنات البنك المخصصة لأنشطة الإعداد والإشراف خلال فترة السبع سنوات نحو 600 ألف دولار. وبالتوازي مع ذلك، استكملت الكثير من الأنشطة التحليلية والاستشارية برنامج قرض المساعدة الفنية للإدارة النقدية والمالية. وبشكل خاص، كان التصور الملخص في تقرير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بعنوان "إرشادات إدارة الدين" لبنة أساسية في تصميم تعزيز إستراتيجية إدارة الدين. كما ضمت الأنشطة ذات الصلة الإعداد للمذكرة الاقتصادية القطرية لعام 2003 بعنوان "البرازيل: الاستقرار من أجل النمو وخفض أعداد الفقراء" التي شملت تقييما عميقا لخيارات إدارة الدين في ذلك الوقت، واقتُرحت وضع نهاية للصلة بين الدين وسعر الصرف. وشمل الإعداد لتلك المذكرة تنظيم ورش عمل وندوات كانت فيها إدارة الدين إحدى أبرز وأهم القضايا التي تمت مناقشتها. وعند الأخذ في الاعتبار موازنات إعداد برنامج قرض المساعدة الفنية للإدارة النقدية والمالية والإشراف عليه، والأنشطة الإضافية، قد يصل حجم نفقات البنك نحو مليون دولار.

الشركاء

سكرتارية الخزانة الوطنية. استجابة لتقرير إنجاز الاستثمار الصادر في يونيو/حزيران 2009، قالت السكرتارية إن برنامج قرض المساعدة الفنية للإدارة النقدية والمالية ساهم في التعزيز المؤسسي لإدارة الدين عبر تقديم الخبرة الدولية، والمساندة الفنية للتكامل التنظيمي، وبناء القدرات التحليلية والتطوير الشامل لنظام الدين. كما نوهت السكرتارية بأهمية استمرار المساندة لتي يقدمها البنك الدولي، لاسيما فيما يتعلق بتطوير وتنفيذ المرحلة الثانية من النظام المتكامل لإدارة الدين العام. الإدارة المشتركة للقرض بين وزارة التخطيط ووزارة المالية. شملت مشتريات مشروع قرض المساعدة الفنية للإدارة النقدية والمالية أيضا تعاوننا اقتصاديا من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى جانب الإشراف من قبل وكالة التعاون البرازيلية.



تطوير الممارسات الجيدة ومحاكاتها

تعتبر خبرة البرازيل في مبادرة إدارة الدين ضمن برنامج قرض المساعدة الفنية للإدارة النقدية والمالية أفضل ممارسة، ويجري تبادل الدروس المستفادة منها عبر البنك. وقد ساعدت نوعية المشاركة والحوار المستمر بشأن السياسات خلال الإعداد للمشروع في تنفيذه على نحو مرض. وأتاحت أنشطة الإشراف التي مارسها البنك له الحفاظ على المرونة لتكييف وتعديل المشروع وفقا لتغير الظروف. كما يتعاون البنك مع حكومات الولايات البرازيلية - البرازيل رائدة في برنامج البنك للإقراض المحلي - ويتبادل الخبرات والمعارف التي يتم الحصول عليها على المستوى الوطني. وفي عام 2009، نظمت ورش عمل بمشاركة من خمس حكومات على المستوى دون الوطني، وجرى إعداد تقييم لأداء إدارة الدين (وهو منهج طورته البنك الدولي ويطبق في العديد من البلدان) - في ريو جران دو سول، لتكون المرة الأولى التي يتم فيها إجراء هذا التقييم لحكومة على المستوى دون الوطني متعاملة مع البنك على مستوى العالم. ويواصل البنك المساهمة بفاعلية في الكثير من برامج المساعدة الفنية والتدريب في مجالي إدارة الدين وتطوير سوق الدين على مستوى العالم ليصل إلى ما يزيد عن 30 بلدا خلال الأربع سنوات الماضية. ومن المرجح أن تهيئة هذه الخبرة ومحاكاتها لتلائم بلدان أخرى تتعامل مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير في السنوات المقبلة. وتجدر الإشارة إلى مشاركة سكرتارية الخزانة الوطنية في البرازيل والبنك الدولي في إعداد كتاب عام 2009 عن الدين العام البرازيلي. ويصف هذا الكتاب التاريخ والمفاهيم والجوانب الفنية المتعلقة بإدارة الدين العام البرازيلي وأسواقه ملقيا الضوء على الجهود الناجحة لبناء القدرات التي بذلت في السنوات الأخيرة.

علاوة على ذلك، يعد أحدث إصدار مشترك بين البنك الدولي والسكرتارية والذي جاء بعنوان: الدين العام: الخبرة البرازيلية" أداة رئيسية لنشر الدروس المستفادة وقدرات إدارة الدين التي تم بناؤها في البرازيل بمساعدة من البنك الدولي. وتم توزيع أكثر من ألفي نسخة من الكتاب باللغة البرتغالية وسيتم نشر النسخة الإنجليزية في 2010.

الخطوات التالية

كما ذكر أعلاه، يمول البنك استكمال نظام متكامل للدين العام في البرازيل من خلال تمويل تكميلي لعملية قرض النمو المستدام والعدال التي تم إعادة هيكلتها وتوسيعها مؤخرا. كما يواصل البنك العمل مع حكومات الولايات بصورة منفردة لتطوير قدراتها على إدارة الدين.

مزيد من المعلومات



روابط مواقع رئيسية ذات صلة: www.stn.fazenda.gov.br

a Experiencia Brasileira (STN, World Bank, 2009) found at Book Divida Pública:
www.stn.fazenda.gov.br/divida_publica/livro_divida.asp

معلومات أساسية			
البلد:	البرازيل	اسم المشروع:	قرض المساعدة الفنية للإدارة النقدية والمالية
معرف المشروع:	P073294	أرقم الاعتماد/الصندوق الاستثماري	البنك الدولي للإنشاء والتعمير -46040
تاريخ تقرير إنجاز الاستثمار:	06/23/2009	نوع تقرير إنجاز الاستثمار	تقرير إنجاز الاستثمار الرئيسي
أداة الإقراض:	قرض المساعدة الفنية	المقترض:	حكومة البرازيل
إجمالي الارتباط الأصلي:	8.9 مليون دولار أمريكي	المبالغ المصروفة:	ثمانية ملايين دولار